جدل الانا والآخر وانعكاسه في بنية المجتمع ووحدته (العراق انموذجاً)

أ.د زيد عدنان محسن
عميد معهد العلمين للدراسات العليا

محمد عدنان محمود
دبلوماسي وباحث اكاديمي

https://doi.org/10.61353/ma.0040017

تاريخ استلام البحث 2020/12/1 تاريخ قبول النشر 2021/1/09 تاريخ النشر 2021/3/31

يعد صراع الانا والاخر وتقديس الذات على حساب الاخرين المختلفين احد الاشكاليات الاساسية في بناء الهوية الشاملة وتقوية وتعزيز وحدة المجتمع وبنيته، كونها تؤثر على طبيعة العلاقات داخل المجتمع الواحد سواء على مستوى الافراد فيما بينهم او الانتماءات الاجتماعية الفرعية، وينتقل الامر من المفهوم المجتمعي ليصبح موضوعاً للاختلاف وحتى الصراع السياسي، وعلى ضوء ذلك تنقسم الثقافات السياسية وسلوكيات التعامل وتصبح كل جهة سواء في السلطة او خارجها تدعي امتلاكها الحقيقة الكاملة والاخر هو المخطئ . لذلك يسعى البحث هنا لدراسة مفهوم الانا والاخر من ناحية البروز التاريخي للصراع ، ثم التطرق الى تأثير صراع الانا والاخر على الانتماء الاجتماعي ، وحصول حالة الاغتراب وفقدان الهوية ، فضلا عن تداعيات هذا الصراع على الثقافة السياسية، وتعد الهوية الوطنية الشاملة احد اهم ثوابت بناء المجتمعات وتقدم الدول لأنها تعلي قيمة الفرد كمواطن بغض النظر عن هويته الفرعية .

The struggle of the ego and the other and the sanctification of the self at the expense of different others is one of the basic problems in building a comprehensive identity and strengthening and strengthening the unity and structure of society, as it affects the nature of relations within the same society, whether at the level of individuals among themselves or sub-social affiliations, and the matter moves from the societal concept to become a subject of difference Even the political conflict, and in light of this, political cultures and dealing behaviors are divided, and each side, whether in power or outside it, claims to have the full truth and the other is at fault. Therefore, the research here seeks to study the concept of the ego and the other in terms of the historical emergence of the conflict, and then address the impact of the struggle of the ego and the other on social belonging, the occurrence of a state of alienation and loss of identity, as well as the repercussions of this conflict on political culture, and the comprehensive national identity is one of the most important constants of building societies and progress States because they raise the value of the individual as a citizen regardless of his sub-identity.

الكلمات المفتاحية: جدل الانا والآخر، بنية المجتمع ووحدته، الهوية الوطنية.

المقدمة

يعد صراع الانا والاخر وتقديس الذات على حساب الاخرين المختلفين احد الاشكاليات الاساسية في بناء الهوية الشاملة وتقوية وتعزيز وحدة المجتمع وبنيته، كونها تؤثر على طبيعة العلاقات داخل المجتمع الواحد سواء على مستوى الافراد فيما بينهم او الانتماءات الاجتماعية الفرعية وينتقل الامر من المفهوم المجتمعي ليصبح موضوعاً للاختلاف وحتى الصراع السياسي، وعلى ضوء ذلك تنقسم الثقافات السياسية وسلوكيات التعامل وتصبح كل جهة سواء في السلطة او خارجها تدعي امتلاكها الحقيقة الكاملة والاخر هو المخطئ. لذلك يسعى البحث هنا لدراسة مفهوم الانا والاخر من ناحية البروز التاريخي للصراع ، ثم التطرق الى تأثير صراع الانا والاخر على الانتماء الاجتماعي ، وحصول حالة الاغتراب وفقدان الهوية ، فضلا عن تداعيات هذا الصراع على الثقافة السياسية.

اولا: التطور التاريخي لصراع الانا والاخر وانعكاسه السياسي

شغل موضوع الانا والآخر الكتابات الفلسفية والثقافية والسياسية، كونه يرتبط بالعلاقات البشرية وفلسفة التعامل بين انسان وآخر، فهو لم يكن وليد اللحظة هو صراع البشر الممتد منذ الخليقة، فصراع هابيل وقابيل، هو صراع الخير والشر، صراع على الحياة على السلطة والنفوذ البشري، فإن ((جدلية الصراع بين الأنا والآخر جدلية طويلة تمتد جذورها إلى البدايات الأولى للإنسانية.. فمنذ وُجِد الإنسان على وجه البسيطة كانت جينة الأنا متأصلة في أعمق علاقاته.. ولعل صراع الأخوين قابيل وهابيل يمثل أنموذجاً إنسانياً يجسد حالة التضاد القائمة بين الأنا والأنا الآخر.. الأنا المسيطرة التي ترى نفسها صاحبة السيادة والقيادة)).[1]

يرى ابراهيم محمود " شجرة قابيل .. العراق ام واحدة و ازواج كثيرون" شرحاً لهذا الصراع الذي جاء مع بداية الخليقة ((، قابيل بمفهومه الميتافيزيقي يكاد يدون تاريخنا الارضي، ونحن معلقون به، ونحن نرثي هابيل فقيدنا وسلفنا البشري الاول في الفقد، ونعلن عليه حِداداً ، وفي الآن عينه، نمارس ماهو قابيلي، مع وعي مسبق بالتأكيد، رغم خشيتنا من انتقام ما، طالما ان قابيل يحمل معه بذرة ارتياب، كونه القاتل الاول في تاريخنا، ونحن ننتسب اليه، وليس لنا في ذلك خيار، طالما ان يشدنا اليه طوعاً او كرهاً)).[2]

ومنذ ذلك التاريخ استمرت الانا تعلو فينا فكراً وسلوكاً في مختلف جوانب الحياة، ولا تبتعد ممارسات الحكم والسلطة من هذا السلوك، ما دامت سلوكيات قابيل هي اساساً نزوعاً بشرياً نحو السلطة، ووفقاً لمنطق تقسيم الثقافة السياسية بين الخاضعة واللامبالية والمساهمة، ويبدو ان التصرفات القابلية دفعت الى ترسيخ الثقافة السياسية الخاضعة وفرضها على الآخر في التصرف وممارسة العمل سواء كان العمل العام او السياسي بشكل خاص، ما دام حديثنا هنا هو عن الأنا والثقافة السياسية.

وحين نتحدث عن سلوكياتنا السياسية على المستوى العربي بشكل عام والعراقي بشكل خاص نجد امامنا الكثير من الشواخص، في ترسيخ الأنا التي تلغي الآخر وترسخ الذات وتكبرها الى ان تجعلها تتغول في مفردات الحياة المختلفة، اذ ينظر حمورابي الى حكمه ويقول ((انا حمورابي الراعي ، سمَي إيليل، الذي يجمع الوفرة والكثرة والذي يتم امره من اجل نيبو ((التي هي صلة وصل السماء والارض))؟ انا المحترم ((الامير)) الذي يرعى إي – كور، انا الملك القادر الذي استرد إيريدو.. انا البذرة الملكية، انا الجبار واضع اسس سيبار.. انا الظل الحامي للأرض وجامع شمل شعب لإيسين المبعثر،.. انا من منَ بنعمه وفضله على شعب ماري.. انا الملك الذي طيَع اركان العالم الاربع)).[3]

ان هذا الفكر في حكم الشعوب نجد صداه في اتجاهين، الاول انه جعل من الحاكم سلطة حكم طاغية تفرض الطاعة على الجميع سواء اكان يمتلك الشرعية القانونية والمشروعية السياسية او لا يمتلكهما كلتاهما، اما الاتجاه الاخر فهو الذي يترسخ في الثقافة الشعبية والتي اما ان تتجه نحو الخضوع والخنوع لرأي الحاكم وسلطته، او وان تتجه نحو الثورية والتغيير والرفض وهذه الثورية ليست بالضرورة انها ستتخذ الطرق السلمية في التعبير عن الرأي وانما قد تتجه الى الوسائل العنفية في التعبير والمطالبة بالحقوق.

لقد التبس وتغيَر مفهوم "الأنا" ومفهوم "الآخر" كتعريف هوياتي وأيديولوجي استقطابي، فالعربي اليوم يقاتل ويُخوِن العربي، والمسلم يقاتل ويكَفِر المسلم، كما تشوهت والتبست مفاهيم الوطن والوطنية والمواطن داخل الوطن الصغير أو الدولة الوطنية... داخل ما كان أو يجب أن يكون وطنا مشتركا التبست وتشوهت الأنا الوطنية، فلم يعد اليوم العراقي أو السوري أو الليبي أو الجزائري أو الفلسطيني الخ هو ذاته في مواجهة آخر يهدد الدولة والهوية الوطنية، بل تشظت حتى الأنا الوطنية وأصبح الآخر العدو من داخل الحالة الوطنية وليس خارجها، بل من كان يوصف كآخر وعدو أصبح اليوم صديقا وحليفا عند البعض[4].

فالأنا اليوم لم تعد الهوية الكلية الجامعة بل تشظَت وتجذرت لتصبح أنا العائلة والمذهب والطائفة والملة وكل من تلتقي مصالحه معها يصبح جزءا منها حتى وإن كانت إسرائيل أو واشنطن، و"الآخر" لم يعد كل مَن يهدد الأمة العربية والإسلامية والأمن القومي والوطني بل كل من يتعارض مع أنا العائلة والمذهب والطائفة والملة حتى وإن كان مَن شاطرني الوطن والديار والعيش المشترك لمئات السنين.[5]

ثانياً: اثر صراع الانا والاخر على الانتماء الاجتماعي

يعكس الانتماء الاجتماعي التكوينات الاجتماعية المتعددة داخل المجتمع الواحد ، التي قد تكون دينية، طائفية ، عرقية، قبلية، أو اقتصادية، ويرتبط تأثير تلك التكوينات والانتماءات الاجتماعية بطبيعة الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والتي تؤثر بالمحصلة على العلاقات البشرية داخل المجتمع الواحد فضلا عن العلاقة بين المجتمع والدولة.

فتبرز في هذا الاطار تساؤلات عدة لماذا ينتمي الفرد الى تلك الجماعة دون غيرها وهل ان شخصيته ستذوب داخل الجماعة ولصالحها وسيكون تفكيره واراءه انعكاس لها ولصوتها، وتبقى التساؤلات قائمة هل ان الفردانية هل الحل ام الجماعية في التفكير وهل ان الدولة هي المصير ام ان الجماعة تبقى اكبر من الدولة، ثم ماذا عن الهوية الشاملة في ظل تعدد الهويات والجماعات والانتماءات، ماذا اذا صادرت الجماعة هوية وشخصية الفرد ومن ثم وصلت الى مرحلة تكون فيها اقوى من الدولة وتصادر هويتها وشخصيتها، وهنا تبرز حالة الاغتراب الاجتماعي لدى الفرد حين لا يعرف أي السلوك هو الانسب اليه، اذا بقي محاصراً ويعيش في بوتقة جماعة معينة تفرض عليه التزاماتها وشروطها قد يؤدي به الى ان يكون غريباً عن الافراد الاخرين في الجماعات الاخرى وتحدث حالة القطيعة والانعزالية وعدم القدرة على التكيف مع افكار الاخرين.

اما اذا لم تستطع الدولة القيام بذلك فستكون الجماعات هي صاحبة المبادرة في توفير حقوق افرادها، وتكون مؤسسات الدولة ستكون رهينة لكل جماعة من الجماعات وتحاول كل منها ان تفرض قوتها على الدولة كمؤسسات وعلى الجماعات الاخرى النظيرة لها ((فالجماعات قد تلجأ الى الدولة من اجل تحويل واجباتها او اهتماماتها الى قوانين ان اكثر ما يؤثر في عدم نمو المجتمع نمواً صحيحاً وتكاملاً حين تُسرق الدولة، ان نجاح

الدولة في بناء الهوية واعادة روحية الانتماء للفرد والجماعات التعدية تكمن في اعترافها بها كمخرج من الازمات السياسية التي قد تبتلى بها هذه الجماعات[6].

لماذا يحتمي الفرد بالجماعة على حساب الدولة؟

ان احد اهم العوامل التي ساعدت في تجذر الانا ضد الاخر، حين يشعر الفرد او الجماعة الاجتماعية المعينة، ان تحقيق وجودهم من خلال الانغلاق داخل الانتماء الضيق، لانه الاقدر على تحقيق مصالحهم او الحفاظ على وجودهم وحياتهم، هذا الامر عايشته عدة مجتمعات لاسما تلك التي مرت بمراحل حروب خارجية او داخلية، وعاشت ازمات امنية وسياسية واقتصادية، دفع الى ان تكون الثقة بالجماعة اكثر من الثقة بالدولة، لاسيما حين تعجز الدولة عن توفير مستلزمات الامن بمختلف صنوفه واهمها الامن الشخصي. ففي العراق على سبيل المثال وعند اشتداد الازمة الطائفية والارهاب بعد عام 2005، ففي الوقت الذي كانت فيه الدولة ومؤسساتها الامنية في طور التشكيل والاضعف قياساً بقوة الجماعات الفرعية، لجأ الافراد الى جماعاتهم وانتماءاتهم الفرعية والتي وجدوا فيها الملاذ لوجودهم بعد ان كانت حياتهم مهددة اصبحت تلك الجماعات هي الامنة والكافلة للحياة، وهذا يعني انها صاحبة الفضل عليهم وبالتالي تفرض التزاماتها وحقوقها مقابل واجب الطاعة والالتزام بحدود البقاء ضمن اطار تلك الجماعة، وبالتالي فان أي خروج عنها ولو بعد حين وبعد ان تستقر الاوضاع الامنية وتعود الدولة الى قوتها قد ترى تلك الجماعة وتنظر الى افرادها بعدم الوفاء، وهنا يكون الفرد امام اشكالية اجتماعية ونفسية في آن معاً وان اختلفت اهواءه وتوجهاته عن جماعته الا انه مدين لها بالحفاظ على حياته في زمن ما وانه قد يحتاجها مستقبلاً تحت أي ظرف جديد قد يطرأ، او ان يفضل الالتزام بقانون الدولة وشرعيتها، لاسيما ذا كان هذا القانون قد يتعارض مع سلوكيات وتصرفات جماعته التي كان منتمياً لها.

ان نجاح الدولة في الحفاظ على انتماء مواطنيها لها والتزامهم بواجباتهم تجاهها تكمن بامكانية تنفيذ سياسة الاعتراف وهي سياسة متبادلة تعترف الدولة بشرعية حقوق ومطالب المواطنين والتزامها تجاههم مقابل اعتراف الموطنين بمشروعية حكم الدولة وسياستها، وهو السياسة الطبيعية التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية وفق سلمية العمل المشترك والالتزام المتبادل بين الدولة والمواطن، اما في الدول ذات السياسات والحكم الشمولي فان الموضوع يأخذ بعد الصراع بين الدكتاتور وبين عبيده المواطنين، اما في المجتمعات الديمقراطية هي غير مضطرة لخوض هذا النوع من الصراع حيت تعترف الدولة

بحقوق المواطنة الاساسية في المقابل يعترف المواطنون بمشروعية حكم الدولة، وبهذه الطريقة تُحل معضلة الاعتراف الدموي كما تتقوض معها جدلية السيد والعبد بحث لا تكون الدولة سياداً ولا ينحط المواطنون الى مرتبة العبيد[7].

ثالثا: الانا والاخر والاغتراب الاجتماعي

ان استمرارية صراع الانا والاخر يؤثر في علاقة الفرد بالمجتمع وقد يقود استمراره وغياب الحقوق وتقاطعها الى شعور الفرد بحالة من الغربة، اذ ان الفرد الذي لا يجد مجتمعاً يستوعبه، ويضمن له امنه وحماية حقوقه، يشعر بحالة من الاغتراب في المجتمع وقد يؤدي الى هروبه من واقعه ويعيش حالة من عدم الانتماء.

يقول فرويد ان الوجود الاجتماعي، هو الذي يحدد الشعور وليس العكس، و إذا كان المنهج الماركسي يبحث في الاغتراب من ناحيته الخارجية، فإن منهج التحليل النفسي يبحث في الاغتراب من جانبه الداخلي.[8].اما فلاسفة العقد الاجتماعي فهم ينظرون الى موضوع الاغتراب من زاوية خسارة الفرد لبعض حقوقه في الدولة الحديثة والمجتمع الجديد غير التقليدي.[9]

في حين تأخذ النظرية الماركسية فكرة الاغتراب وتدرسه من زاوية علاقة الفرد بوسائل الانتاج والطبقية، اذ ينظر كارل ماركس الى الاغتراب من ناحية علاقة الفرد بالبضاعة التي ينتجها ويرى فيه انه يعيش حالة اغتراب اجتماعي واقتصادي، وحالة انفصال عن البضاعة التي هو السبب في انتاجها لانها ستكون ملكاً خاصاً للرأسمالي، وهو في ذلك ينظر للامر من ناحية الاستغلال الطبقي للفرد العامل من قبل الرأسماليين. وهذا ادى بمرور الوقت الى اغتراب الفرد عن المجتمع وان الفقر الذي يحاصر العمال نتيجة احتكار الانظمة الرأسمالية للموارد يمنعهم من الازدهار على المستوى الفكري والابداعي ايضا، وذلك كله يدفعهم نحو الاغتراب عن الامل والتصميم على فقدان الهوية الشخصية مما يؤدي الى الاحباط والاستياء، وهذا االستبلاب او الاغتراب يؤدي الى عواقب وخيمة على المجتمع بأسره.[10]

وبغض النظر عن اراء المفكرين واختلافهم في تفسير الاغتراب من زاوية نفسية او اجتماعية او طبقية اقتصادية، فهم يتفقون على مبدأ اساس ان الفرد هو ضحية تعامل المجتمع وعدم اندماجه معه وبالتالي انعزاله عن الاخرين وعدم قدرته على التكيف مع ظروف الحياة والقيم التي نشأ عليها مجتمعه، ويكون امام خيارين اما الهروب الكامل من

المجتمع لعدم القدرة على التغيير او الثورة على كل ما حوله من قيم وتقاليد وعادات، وحتى هذا الاجتمال يصعب تحقيقه ما لم تتوفر الارادة الشاملة لدى جميع الافراد ووجود روابط ومشتركات قيمية مقبولة ومتفق عليها من كل اطراف المجتمع، اما اذا ركن كل فرد او كل جماعة نحو قيمها وهويتها الضيقة وكل يرى فيها المشروعية وصاحبة الحق المطلق، فلن نتمكن من تحقيق الوحدة والانتماء الوطني الذي نبتغيه.

فيصبح موضوع التغرب والاستلاب ميداناً للشعور بالعجز، او السيطرة الداخلية– الخارجية، والشعور باليأس او باللاجدوى، وذلك بمعنى انهيار شعور الفرد بأرتباطه بالمجتمع، او انماط اخرى اكثر تكريزاً من الاستلاب. ويعود الشعور باللاجدوى الى الافتقار الى المعرفة السياسية، والى المعرفة في مجالات نوعية خاصة والتي ليس للفرد معلومات ذا قيمة عنها وما هو مهم في هذا الشان هو ان هذا الشعور يمكن ان يفصل بصورة واضحة عن الشعور بالاستلاب ازاء العمل وفقاً للمفهوم الماركسي، وقد نسب الشعور باللاجدوى الى الافتقار الى الانخراط في النشاط الاجتماعي والسياسي، ولكن حيث ان هذا البعد من الشخصية قد ربط بصورة متكررة بالمراكز الاجتماعية – الاقتصادية، وحيث انه لم يكن متميزاً من ناحية مفهومه في مجال الجذور النفسية والمجتمعية فان معناه وفقاً للدراسات حول الشخصية يتطلب قدراً كبيراً من التحفظ.[11]

يروى انه في الحرب العالمية الثانية، كان هناك ضابط في الجيش الياباني يقاتل في احدى الجزر في الفلبين، اسمه هيرو انودا والذي ارسله الجيش الامبراطوري الياباني الى جزيرة لوبانغ الصغيرة في الفلبين في عام 1994، وكانت لديه اوامر مع مجموعته ان يوقف تقدم القوات الامريكية الى اقصى حد ممكن، وعدم الاستسلام على الاطلاق، وبعد وصول القوات الامريكية الى الجزيرة والسيطرة عليها، لجأ هذا الضابط مع الجنود والضباط الاخرين الى حرب العصابات بين الادغال وحين بدأت القوات الامريكية باسقاط المنشورات لغرض استسلام الجنود اليابانيين، كان هذا الضابط لا يصدق ذلك واعتبرها فخ نصبته تلك القوات للايقاع بهم، وظل متخفياً لعدة سنوات، ثم قامت حكومة الفلبين بطباعة منشورات جديدة وتوزيعها في الغابات وتقول للجنود اليابانيين لقد انتهت الحرب لقد خسرتم الحرب. وبقى على عادته لا يصدق ذلك ويتجاهل هذه المنشورات، وشيئاً فشيئاً تحول الضابط الى اسطورة في المجتمع الياباني بين من يراه بطل حرب وبين من يراه مجنون لانه يرفض الاقتناع بان الحرب انتهت وان اليابان خسرتها، وان عالم جديد بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، واستمر

على هذا الحال وفقاً للروايات اكثر من 30 سنة يعيش في تلك الجزيرة الصغيرة، حتى اصبح في نظر الناس انه رجل الثلج الخيالي، وبعد ان عاد الى اليابان وجد ان كل شيء قد تغير قيم المجتمع وسلوكيات الناس وطبيعة النظام السياسي، ووصل الى قناعة انه لم يعد قادراً على التأقلم مع واقعه الجديد، لذلك قرر هجر بلد في عام 1980 وتكملة بقية حياته في البرازيل، حتى وفاته، اذ انه اصيب بالاكتئاب ووجد نفسه انه قضى نصف عمره دون أي مبرر او معنى، فاليابان التي عاش وقاتل لاجلها لم تعد موجودة في واقع الحياة[12].

رابعاً: الانا والاخر والثقافة السياسية

تُعد الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة العامة لعموم المجتمع، وهذه الأخيرة عرفها الأنثروبولوجي البريطاني [إدوارد تايلور] بأنها: « الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والاعتقاد والفن والحقوق والعادات وكل قدرات وأعراف اكتسبها الإنسان كفرد أو عضو في المجتمع »[13].

وعرفها [موريس دفرجيه] بأنها جزء من الثقافة العامة ورأى فيها بأنها بمجموع عناصرها تكوّن تركيباً منظماً ينطوي على طبيعة سياسية[14]. ويشير [د. صادق الأسود] إلى الثقافة السياسية بأنها على مستويين، مستوى الفرد ومستوى النظام، فإن بؤرة الثقافة السياسية تصبح نفسية في جوهرها، وينصب ذلك على كل الطرق الهامة التي يتوجه الفرد ذاتياً نحو العناصر الأساسية في نظامه السياسي ودراسة الثقافة السياسية من هذا المنطلق ترتبط بمعرفة ما يشعر الفرد به، وكيف يفكر بالرموز والمؤسسات والقواعد التي تكوّن النظام السياسي في مجتمعه؟ وكيف يستجيب لها من ناحية؟ ومن ناحية أخرى ما هي الروابط السياسية بينه وبين المقومات الأساسية لنظامه السياسي، وكيف تؤثر هذه الروابط على سلوكه؟ أما على مستوى النظام فيرتبط ذلك بموقف الجماهير في مجتمع معين من النظام السياسي القائم فيه والعناصر الأساسية التي تتكون منها، والثقافة السياسية تؤخذ عنا على محمل كونها وسائل اندماج وتلاحم بين الأفراد ضمن المجتمع الواحد والقائمة على أساس التوجهات الثقافية السياسية المتماثلة والمتناسقة والمتلائمة بالنسبة للمؤسسات السياسية.. فالثقافة على مستوى النظام تدل على تلك التوجهات السياسية الجماهيرية عبر النظام السياسي مأخوذ بكليته[15].

والثقافة السياسية كونها مجموعة من القيم والأفكار والتوجهات إزاء العملية السياسية، فهي محصلة التراكم التاريخي للقيم داخل المجتمع وتفاعلات تلك القيم، وهي تنطوي على

مجموعة من العناصر الإدراكية التي تتعلق بإدراك الفرد للنظام السياسي من خلال ما يحمل من قيم وأفكار، فالعناصر الإدراكية للثقافة السياسية تشير غلى كل ما نعرف أو نعتقد أننا نعرفه عن المؤسسات والأحزاب ورجال السياسة، وعناصر عاطفية تتعلق بالمشاعر والأحاسيس الموجهة إلى النظام السياسي سواء بالحب أو الكره، التعاطف أو الغضب، وهذه العواطف تقف فيما وراء الحكم العقلاني الذي يتخذه الفرد، وعناصر قيمة تتعلق بتقييم عمل النظام السياسي ذلك من خلال التوجهات القيمة والفكرية التي يحملها النظام الفرد، وتمثل هذه العناصر مجموعة القيم والمعتقدات والمبادئ والمثل العليا التي تؤثر في السلوك السياسي[16]. وبحسب طبيعة إدراك الفرد للنظام السياسي وتوجهاته نحوه على وفق ما يحمل من اتجاهات وميول فكرية، وطبيعة نظرة النظام السياسي للفرد وإعطاءه الأهلية للعمل السياسي، وتتباين أنواع الثقافات السياسية داخل المجتمع وتتدرج في أهميتها وفقاً للعلاقة بين النظام السياسي مع الفرد.

وحين نناقش انعكاسات علاقة الانا بالاخر على مستوى الثقافة والسلوك السياسي ووحدة المجتمع يكون العراق شاخصاً امامنا ليس في تارخيه المعاصر فحسب وانما على مر مراحل تشكيل الدولة وقبلها، فقد اخبرنا التاريخ بقديمه وحديثه، ان احد الاسباب الاساسية لتغول الانا والاخر في الثقافة السياسية والسلوك السياسي هي سوء التصرف في الحكم والنزوع نحو تمركز السلطة، في مقابل اتساع الفجوة مع المجتمع الذي اصبح بمرور الوقت آخراً لدى الحكام ولم يقف عند هذه الحدود بل اصبح آخر عدو، مما جعل مراحل اساسية من بناء الدولة في العراق تتخذ طابع العنف السياسي والامثلة التاريخية من الكثرة بمكان على ان نشير لها في هذه المقالة الموجزة، منذ العهد الملكي بانقلابات الحكم المتعددة داخله، الى العهد الجمهوري بكافة تفاصيله السياسية. وكما قال حسن لطيف الزبيدي في كتابه ((موسوعة الاحزاب السياسية.. حين يتحدث عن واقع العراق السياسي ، يضطرب التاريخ السياسي في العراق بالكثير من الاحداث التي صبغت صفحاته بالدم القاني بشكل م يشهده تاريخ شعب من الشعوب.. من جهة اخرى فرض هذا الاستثناء العراقي السكاني نفسه على مجمل الحياة السياسية، ولوَنها بألوان طائفية وقومية ودينية ومذهبية، كانت تتعمق مع الزمن وتزداد رسوخاً في المجتمع، بل ان الدول وعبر عقود فشلت في ابراز هوية وطنية عراقية بمقدار ما نجحت في تمزيق المجتمع المدني وقتل الروح الوطنية)).[17]

خامسا: الانا والاخر والبحث عن الهوية الوطنية

حين نتحدث عن مفهوم الهوية تبرز امامنا تفسيرات فلسفية متعددة للهوية، وفي ابسط تعريفاتها، تُعرفُ الهويّة في اللّغة بأنّها مُصطلحٌ مُشتقٌّ من الضّمير هو؛ ومعناها صفات الإنسان وحقيقته، وأيضاً تُستخدمُ للإشارةِ إلى المَعالم والخصائص التي تتميّزُ بها الشخصيّة الفرديّة، أمّا اصطلاحاً فتُعرفُ الهويّةُ بأنّها مجموعةٌ من المُميّزات التي يمتلّكها الأفراد، وتُساهمُ في جعلهم يُحقّقون صفة التفرّد عن غيرهم، وقد تكون هذه المُميّزات مُشتركة بين جماعةٍ من النّاس سواءً ضمن المجتمع، أو الدّولة. ومن التّعريفات الأُخرى لمصطلحِ الهويّة أنّها كلُ شيءٍ مُشترك بين أفراد مَجموعةٍ مُحدّدة، أو شريحة اجتماعيّة تُساهمُ في بناءِ مُحيطٍ عامٍ لدولةٍ ما، ويتمُّ التّعاملُ مع أولئك الأفراد وفقاً للهويّة الخاصّة بهم.، ويرتبط بالهوية عنصرين اساسيين هما المجتمع: هو أولُ العوامل المُؤثّرة على بناءِ الهويّة؛ إذ يُساهمُ المجتمع في بناء هويّة الأفراد وتشكيلها بناءً على طبيعةِ البيئة المُحيطة بهم، ويتأثّرُ الأفراد بسلوكيّات الأجيال السّابقة لهم سواءً في العائلة، أو الحيّ، أو المجتمع عموماً، وتُساهمُ في بناءِ الهويّة الفرديّة الخاصّة بهم، ومُساعدتهم على فهمها بطريقةٍ أوضح. الانتماء: هو الارتباطُ بالمكان الذي يعتمدُ على دورِ الهويّة في تعزيز مفهومه؛ إذ ينتمي الفردُ للدّولة التي يعيشُ فيها، ويُعتَبرُ مواطناً من مواطنيها، ولهُ حقوقٌ وعليه واجبٌ تنظّمها أحكامُ الدّستور، وعليه، فإنّ الهويّة عبارةٌ عن وسيلةً للتّعزيزِ من هذا الانتماء عند الأفراد، والجماعات.[18] وانطلاقاً من ذلك ولكون الهوية ترتبط بالمجتمع اساساً وركنها الاساس هو الانتماء، فهي تمثل الوعاء لكل انتماء اجتماعي سواء اكان اثنياً او دينياً او قومياً، وهنا نصل الى طبيعة المجتمعات القائمة، فليس هناك مجتمع مهما كان حجمه الا وتتكون لديه هوايات متعددة، تنطلق من تعدد الانتماءات فيه، وهي حالة صحية وطبيعية ان يحتوي كل مجتمع على خليط مكوناتي لانه يمثل حالة من الحيوية والديمومة للمجتمع الشامل، ولكن متى ما اتخذ التعدد واقعها السياسي وانعكس في سلوكيات سياسية هنا تكمن الاشكالية التي نبحثها وندرسها في علاقة الانا والاخر وازمة الهوية التي قد تنشا بينهما.

وتعد الهوية الوطنية اساس وحدة المجتمع وحين نخسرها نخسر مجتمع بأكمله ونصبح عبارة عن مجموعة متناقضات لا يجمعنا سوى الجغرافية، وهذه الجغرافية ان لم تملك الروح لا تعدو ان تكون سوى حدود مناطقية، فعندما تتأثر الهوية الوطنية وتتغير اولويات الفكر والسلوك السياسي لدى المجتمع العربي، تتأثر ايضا المصالح ومعها يتغير

مفهوم العدو الذي كان يُعرف الادبيات السياسية، وكلما تجزأت الهوية الوطنية الى هويات فرعية اصبح هناك أنا وآخر وكلاهما ينتميان لنفس الهوية الوطنية بسبب تشظيها الى هويات قومية دينية واثنية ومذهبية. وفي الوقت الذي يفترض علينا ان ندافع عن ذلك الاخر اصبح الاخر عدو لنا وفق تلك التقسيمات بعد ان فضلنا جزئيتنا على هويتنا الجامعة التي تحتوي جميع الانتماءات.

ينقل لنا الدكتور ياسر عبد الحسين في حوار له مع الروائي العراقي علي بدر رؤيته للهوية في جانبها السياسي، بانها تمثل ارادة تتبع عناصر متعالية يتم اخضاع الواقع لها، وهي في الغالب عبارة عن قصة او سردية او حكاية، يتم تحويلها الى سردية كبيرة، لكن هذه السردية ممكن تدميرها عبر سرديات صغيرة ذات طابع انساني او جمالي او اجتماعي او ثقافي.[19]

فالتعددية الثقافية او الدينية او القومية ليست مشكلة بذاتها مالم يجر مأسستها وتعبئتها سياسياً، وهنا نكون امام منطقين الاول يفسر الامة تفسيراً اثنو – ثقافي، وبالتالي يغلب هوية ثقافية محددة ويجعلها اساس وجود المجتمع السياسي، والثاني يعرف الامة تعريفاً قانونياً جغرافياً وبالتالي يسمح للهويات المتعددة ان تتواجد وتتعايش في سياق قانوني – مؤسساتي محايد مركز المواطنة كمبدأ متجاوز للاختلافات الثقافية، ان التعددية تكون عنصر قوة عندما يتقدم الانموذج الوطني العام على حساب الانموذج المجتمعي الخاص.[20]

خامساً: ما العمل ؟

لعل البحث في الحلول والممكنات التي تدعونا الى التعايش السلمي وتجسير الهوة بين الانتماءات الاجتماعية المتعددة كثيرة وغير بعيدة عن التحقيق وترتكز اولها في بداية النشئ وغرس القيم الشاملة في المجتمع وهذا الامر يرتبط باعادة التفكير مجدداً في التنشئة الاجتماعية والسياسية، هي مسألة تبدو من الطفولة كيف نخلق انا موحدة تؤمن بالوطنية كمعيار للتعامل مع باقي فئات المجتمع وان اختلفت ثقافتهم الفرعية، ولكن كيف يتحقق ذلك وماهي الادوات والوسائل التي تمككنا من ايجاد مشترك بين كل فئات المجتمع توحد تصوراتها وسلوكياتها وتحاول ان تثبت حقيقة اساسية ان القيم العامة هي قيم مشتركة ليس فيها اية تناقضات او اختلافات، وان الجذور التأريخية على مستوى الدين والخطاب، تنبع من اصل واحد ولا توجد اختلافات الا حين فُسرت الوقائع الاجتماعية تفسيراً سياسياً، وهنا يقول صادق جعفر الروازق في كتابه محنة شعب : سوسيولوجيا الدين والسياسة، دائما تمثل

الشعوب المصدر الملهم لتجسيد الاخوة وتحقيق الامن والسلام والتعاطي الانساني المثمر بينها.. ان عودة العراق الى تاريخ الاخوة والمحبة والسلام ونبذ اساليب التمايز والعنف وتحقيق التلاحم المصيري للحفاظ على الوطن والعمل المشترك لفتح الحوار وتقبل الرأي وشيوع لغة المنطق والتفاهم، هي سبل مهمة لبناء هوية وطنية موحدة لعموم المجتمع.[21]

اننا امام مواجهة حقيقية ومصيرية بالفعل كيف نعيد لحمتنا الوطنية ليس على مستوى الخطاب السياسي والاعلامي فحسب وانما على مستوى السلوك اليومي وغرس القيم كجزء اساس من شخصية المواطن العراقي في تعامله مع الاخرين، اننا امام اختبار ان نعيد فهم الانا والاخر لنجعل منهما كل يكمل بعضه؟

إذ ان اعتماد اسس وثوابت تقوم على المصلحة المشتركة وعلى فكرة ان اللعبة الصفرية اصبحت نظرية خاسرة في كل المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لم يعد هناك في العالم المعاصر خسار وحيد ومنتصر واحد، بل هناك حالة تقاسم مشترك للربح والخسارة، المجتمع الصحيح هو الذي يبنى على تراضي اطرافه كافة بأن الربح هو للجميع وان أي تنازل من طرف الى اخر هو بالمحصلة ربح لكليهما، ما دام الرابح الاساس هو الهوية الوطنية الشاملة. ولابد ان نعي ان الذي في الحكم لا يمكنه حكم المجتمع بالمطلق دون رضى ذلك المجتمع، لان هذا النوع من الحكم لن يستمر طويلاً وسيبقى عرضة للتقلبات والاشكالات وعدم الاستقرار. وفي المقابل ان المجتمع عليه ان يحدد اولوياته ومتطلباته وفق رؤى موضوعية ومنطقية قابلة للتطبيق وان يعلم على تقسيم تلك الاولويات وفق مراحل زمنية التي تُنفذ من قبل الدولة ضمن المدى القريب وتلك التي لابد ان تنجز ضمن المدى المتوسط، والتي تتحقق وفق المنظور الاستراتيجي طويل الامد.

وتعد الهوية الوطنية الشاملة احد اهم ثوابت بناء المجتمعات وتقدم الدول، لانها تعلي قيمة الفرد كمواطن بغض النظر عن هويته الفرعية، وان بناء الهوية الوطنية في مجتمع تتعدد فيه الثقافات بتطلب غرس فهم مشتركة لعموم المجتمع بشكل لا تتصادم مع القيم الفرعية لكل جماعة اجتماعية أو تلغيها وإنما تصهرها في بوتقة واحدة لصالح المجتمع ككل، وهذا يتطلب جهوداً متواصلة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بشكل يضمن العدالة التوزيعية ويضمن إيصال الحقوق وتوفير الحريات الأساسية لفئات المجتمع كافة دون تفضيل فئة على أخرى، ويتطلب أيضاً تعاوناً متبادلاً بين النظام السياسي بضمانة الحقوق والحريات للمجتمع من جهة، والمجتمع بفئاته المتعددة بتعاونه مع النظام السياسي وتفضيل

فئاته المتعددة الانضواء تحت لواء الدولة– الأمة مع الحفاظ على الهوية الفرعية، وعدم تفضيل هذه الأخيرة على الهوية الشاملة، لأن ذلك يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، من جهة أخرى.

لقد تحدث لنا استاذ علم الاجتماع السياسي الدكتور صادق الاسود ووضع اسساً مهمة لبناء الدولة والمجتمع واعادة الثقة من جانب المجتمع تجاه السلطة، وأجملها في عدد من النقاط والتي على الرغم من مضي اكثر من ثلاثة عقود على كتابتها، الا انها ما زالت تعد اسس واقعية في بناء الدولة والتي تحتاج الى مراعاتها من جانب صانع القرار العراقي، وهي :[22]

1) إشراك الجماهير في مسؤولية الحكم، فجوهر مشكلة تحقيق الوحدة الوطنية يمكن في وجوب أن تكتسب الجماهير لا الحكومات وحدها، الشعور بالمسؤولية في إدارة الشؤون العامة سواء في مجال العمل السياسي أو في عملية التنمية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي.

2) تحسين ظروف الحياة الاقتصادية للمواطنين وإزالة العقبات والحواجز بين الريف والمدينة والقضاء على عقبات التباعد الجغرافي من خلال تحسين وسائل الاتصال والمواصلات بين الريف والمدينة وإيصال الحركة الإنتاجية لأرجاء الإقليم كافة.

3) إقامة أحزاب سياسية على صعيد القطر كله التي تدخل عاملاً فعالاً في عملية التحول الاجتماعي والثقافي والسياسي، إذ أن الأحزاب الوطنية لا تجلب أفكاراً وقيماً جديدة إلى المناطق النائية في البلاد فحسب، وإنما تنتظم أفراد ذوي تحسين نسبي أو وعي سياسي نوعاً ما في الوحدات الإنتاجية الصغيرة العشائرية والطافية والإقليمية. والواقع أن نجاح هذه العملية يرتبط بنجاح التنمية والتطوير في تلك المناطق بمدى شعور هؤلاء الأفراد بإمكانية الاستفادة من الأحوال الجديدة.

4) التوعية والأعلام، ذلك من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعزز الروابط والصلات بين أبناء المجتمع من جهة وبينهم وبين النظام السياسي من جهة أخرى.

5) الضمانات الدستورية، فتحقيق الوحدة الوطنية لا يعني بالضرورة صهر المجاميع السكانية في وحدة بحيث تغلب مجموعة على أخرى مهما كانت طبيعة هذه المجاميع ومهما كانت الوسيلة المستعملة في ذلك، وإنما المقصود بذلك هو التقريب بين هذه الوحدات ووضعها في إطار وطني عام وتعزيز الشعور الوطني لدى أفرادها بانتماءاتهم سياسياً

(ومجتمعياً) واقتصادياً إلى الدولة القائمة، لذلك يجب أن لا يفرط بحقوق ومصالح مجموعة أثنية أو أقلية لحساب الأغلبية، وإلا فإن طغيان مصلحة فئة على فئات أخرى لن يؤدي إلا إلى التمرد على السلطات القائمة وتفكيك الوحدة الوطنية.

ختاماً نرى ان الحفاظ على المجتمع بقيمه ومشتركاته ونقاط التقاء انتماءاته وهي كثيرة وعدم ترسيخ نقاط الاختلاف مهما كانت بساطتها لابد ان تمثل غاية اساس نعمل لاجلها، فالتغيير في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا ينبغي ان ينعكس على وحدة المجتمع وعلاقات ابناءه سلباً وانما على العكس من ذلك ان يكون التغيير مدعاة لقوة المجتمع ومنعته وحصانته والملاذ لكل ابناءه مهما كانت رؤاهم او اختلافاتهم السياسية والفكرية او مشاربهم الاجتماعية، وان نصل الى قناعة مشتركة ان العراق هو مجتمعنا ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وهو البيئة الحاضنة الجامعة لكل افرادها، ولابد ان نرسخ فكرة اساسية مهما حدثت تغييرات سياسية في هيكلية الدولة، وشكل النظام السياسي، فأنها ينبغي ان لا تؤثر على شكل المجتمع وقيمة وعقائده وعاداته وتقاليده، فالمجتمع هو من يُنشأ الدولة والنظام السياسي وهو اقدم منهما وليس العكس، فهما نتاج للمجتمع، والاخير هو الوعاء الذي يحتوي الجميع مؤسسات وافراد.

المصادر والهوامش

[1] زكية ابراهيم الحجي: هل من انسجام مجتمعي بين الأنا والأنا الآخر.. أم أن صراع الأنانيات هو المسيطر..؟ https://www.al-jazirah.com/

[2] ابراهيم محمود : شجرة قابيل .. العراق ام واحدة و ازواج كثيرون، دار سطور ، بغداد، ط 1، 2019، ص 7

[3] نقلا عن ابراهيم محمود: شجرة قابيل : العراق ام واحدة واباء كثيرون، ص 79

[4] ابراهيم الابراش: التباس مفهوم الانا والاخر في ظل فوضى الربيع العربي، https://www.essada.info/

[5] المصدر نفسه

[6] نادر كاظم : خارج الجماعة ، عن الفرد والدولة والتعددية الثقافية، دار سؤال ، بيروت، ط 2، 2019، ص 12

[7] نادر كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص 100

[8] نقلا عن معاذ قنبر: الاغتراب في التحليل النفسي نموذج فرويد – يونغ – فروم، https://www.alawan.org/

[9] معاذ قنبر: مصدر سابق.

[10] الاغتراب عند كارل ماركس تشويه الانسان في المجتمع الصناعي، نقلا عن https://www.syr-res.com/

[11] صادق الاسود: تأثير تكوين الشخصية على السلوك السياسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغددا، عدد 7، 1990، ص 91

[12] مارك وبنسون : فن اللامبالاة، ترجمة الحارث النبهان، منشورات الرمل، تونس، ط 5، 2019، ص 89

[13] نقلاً عن عامر حسن فياض: إشكالية التخلف الثقافي، ط61 بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1991، ص.
[14] نقلاً عن د. عامر حسن فياض: الثقافة السياسية ومشكلة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة آفاق عربية، بغداد، عدد1، سنة 17، 1992، ص28.
[15] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، ط2، بغداد، مطابع التعليم العالي، 1991، ص325-326.
[16] ينظر صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص333.
[17] حسن لطيف الزبيدي: موسوعة الاحزاب السياسية، شركة العارف، بيروت، ط2، 2013، ص 142، اذ تحدث عن التطهير العرقي والسياسي والديني في موسوعته تلك ، كما اشار الى الموضوع اعلاه في الطبعة الاولى من الموسوعة والصادرة في عام 2007، ونقل عنه هذا الحديث، ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص 63.
[18] محمد ابو خليف: تعريف الهوية، https://mawdoo3.com/
[19] ياسر عبد الحسين: الجيل الثاني للدبلوماسية، تدافع الهويات في السياسة الخارجية، دار الرافدين، بيروت ، ط 1، اذار 2020، ص652
[20] ينظر في ذلك ، ياسر عبد الحسين ، مصدر سبق ذكره ، ص667، و ص 668.
[21] بتصرف : صادر جفعر الروازق : محنة شعب سوسيولوجيا الدين والسياسة، دراسة عراقية تاريخية تأصيلية لاحداث التلاقي والتعاطي، دار الروافد للنشر، بيروت، ط 1، 2019، ص ص ، 14، 17
[22] د. صادق الأسود: السياسة في الدول النامية، سلسلة محاضرات مطبوعة بالروينو، قسم السياسة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1970، ص153-157.